

Distr.: General
3 May 2010
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الرابعة والستون

البند ١١١ (ح) من جدول الأعمال

انتخابات لملء الشواغر في الأجهزة الفرعية

وانتخابات أخرى: انتخاب أربعة عشر عضوا

في مجلس حقوق الإنسان

رسالة مؤرخة ٢٣ نيسان/أبريل ٢٠١٠ موجهة إلى رئيس الجمعية العامة من
الممثل الدائم لماليزيا لدى الأمم المتحدة

أود أن أشير إلى رسالتي، المؤرخة ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، التي أبلغتكم فيها
باعترام حكومة ماليزيا التقديم للترشيح لعضوية مجلس حقوق الإنسان للفترة الممتدة من عام
٢٠١٠ حتى عام ٢٠١٣، والتي من المقرر أن تجرى الانتخابات الخاصة بها في ١٣ أيار/مايو
٢٠١٠ في نيويورك.

وفي هذا الصدد، ووفقا لقرار الجمعية العامة ٦٠/٢٥١، يشرفني أن أقدم طيه وثيقة
تتضمن تعهدات حكومة ماليزيا والتزاماتها الطوعية المنقحة (انظر المرفق).

وسأكون ممتنا لو عملتم على تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارها وثيقة من وثائق
الجمعية العامة، في إطار البند ١١١ (ح) من جدول الأعمال.

(توقيع) حميدون علي

السفير، الممثل الدائم



مرفق الرسالة المؤرخة ٢٣ نيسان/أبريل ٢٠١٠ الموجهة إلى رئيس الجمعية العامة من الممثل الدائم لماليزيا لدى الأمم المتحدة

تعهدات ماليزيا والتزاماتها الطوعية المقدمة دعماً لترشحها لعضوية مجلس حقوق الإنسان للفترة ٢٠١٠-٢٠١٣

الأسباب التي تجعل ترشيحنا جديراً بالدعم

١ - تسعى ماليزيا إلى الحصول على العضوية في مجلس حقوق الإنسان للفترة الممتدة من عام ٢٠١٠ حتى عام ٢٠١٣. وإذا انتُخبنا فسنقوم بما يلي:

١-١ المشاركة البناءة في طرائق عمل المجلس التي تتسم بالتطور لنجعل من المجلس أداة تتمتع بما يلزم من القوة والعدل والفعالية والكفاءة والمصدقية لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها على الصعيد العالمي؛

٢-١ دعم ما تقوم به مفوضية حقوق الإنسان من أعمال؛

٣-١ مواصلة المشاركة بفعالية في أعمال وضع المعايير التي يضطلع بها مجلس حقوق الإنسان؛

٤-١ المساعدة على إشاعة روح التعاون في مجلس حقوق الإنسان، على أساس مبدأي الاحترام المتبادل والحوار، وبعيدا عن الفظاظ والتسييس؛

٥-١ التشجيع على زيادة تناسق عمل المجلس مع أعمال وكالات الأمم المتحدة والجهات الفاعلة الأخرى من أجل تحقيق الأهداف والغايات المتفق عليها دولياً؛

٦-١ تقديم الدعم الفعال للعمل الدولي الرامي إلى تعزيز حقوق الفئات الضعيفة، مثل النساء والأطفال والمعوقين.

وستظل ماليزيا ملتزمة بهذه التعهدات.

مشاركتنا/سجل أعمالنا في مجلس حقوق الإنسان

٢ - كانت ماليزيا عضواً نشطاً في لجنة حقوق الإنسان لثلاث فترات، كانت آخرها في العامين ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦ قبل أن تُحل اللجنة. وكان تون موسى هيتام، نائب رئيس وزراء ماليزيا السابق، قد انتُخب رئيساً للجنة حقوق الإنسان للفترة الممتدة من عام ١٩٩٥ حتى

عام ١٩٩٦. وبعد ذلك، انتُخبت ماليزيا لعضوية مجلس حقوق الإنسان الذي كان حديث النشأة للفترة الممتدة من عام ٢٠٠٦ حتى عام ٢٠٠٩.

٣ - وطوال فترة عضوية ماليزيا، سعينا في تعاملنا مع قضايا حقوق الإنسان إلى الإعلاء من شأن نُهج بناءة وعملية، بدلا من الركون إلى نُهج المواجهة والتعصب الإيديولوجي. ونؤمن إيمانا راسخا بأن مثل هذا النهج القائم على أساس الحوار وعدم تسييس القضايا والتعاون التقني، يتيح أفضل وسيلة لإعمال حقوق الإنسان للجميع بكافة أشكالها.

رؤيتنا بالنسبة لمجلس حقوق الإنسان

٤ - تعتقد ماليزيا أن عضويتها في مجلس حقوق الإنسان سوف تسهم في إثراء نوعية الحوار والتعاون والعمل بهدف المضي قدما في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها لجميع الناس وفي جميع مناطق العالم.

٥ - وتعتقد ماليزيا عموما أن مجلس حقوق الإنسان ساهم منذ تأسيسه مساهمة إيجابية في إضفاء الطابع المؤسسي على معايير التعاون والتآزر في الجهود العالمية الرامية إلى معالجة قضايا حقوق الإنسان. وتتعهد ماليزيا، إن هي انتُخبت لعضوية المجلس، بمواصلة تعزيز هذه المعايير والقيم وتقويتها.

٦ - وتدرك ماليزيا، بالنظر إلى تجربتها كبلد من البلدان النامية، أن تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها يتحققان بوسائل منها التركيز بقوة على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك من خلال تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. إلى ذلك، ما فتئت الحكومة، في ظل زيادة الثراء والازدهار، تشعر بضرورة تحقيق التوازن بين ما دأبت عليه من تركيز على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وبين الحقوق المدنية والسياسية.

٧ - وفي هذا السياق، تقوم ماليزيا على الدوام برصد المؤشرات الرئيسية وتقييمها حتى تضمن تعزيز وحماية كافة حقوق الإنسان التي يتمتع بها شعبها.

٨ - وبعد أن أحررت ماليزيا أول استعراض دوري شامل في شباط/فبراير ٢٠٠٩، ترى أن آلية الاستعراض الدوري الشامل ربما كانت أهم فكرة مبتكرة اعتمدها منظومة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في الآونة الأخيرة. وحتى مع وجود بعض الصعوبات التقنية، بما في ذلك قلة الموارد والمعوقات الإجرائية، تضمن العملية تضمن بالفعل مشاركة جميع الجهات المعنية في استعراض سجل الدول في مجال حقوق الإنسان، وتستحق الدعم المستمر من جميع الوفود والجهات المعنية.

٩ - وسبقى من جانبنا ملتزمين بتنفيذ التوصيات المنبثقة عن الاستعراض الدوري الشامل، وسنكون في وضع يمكننا من تبادل المعلومات بشأن حالة تنفيذ تلك التوصيات مع الشركاء المعنيين وفي الوقت المناسب.

١٠ - ولعن ظل الاختلاف في المواقف قائما بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو بالنسبة لبعض قضايا حقوق الإنسان، تعتقد ماليزيا أن مجلس حقوق الإنسان، منذ إنشائه عام ٢٠٠٦، قد عالج بفعالية طائفة واسعة من التحديات المطروحة في مجال حقوق الإنسان، متمسكا في ذلك بمبادئ الحياد والشفافية وعدم الانتقائية. ولذلك فمن الواجب أن يستمر دعم عمل المجلس من كافة الجهات المعنية.

١١ - وماليزيا، وهي البلد النامي الذي يسير في اتجاه يؤهله لأن يصبح في مركز البلدان المتقدمة النمو، تدرك تماما الحاجة إلى بناء القدرات والمساعدة التقنية في مجال تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. وتعتقد ماليزيا في هذا الصدد أن البلدان المتقدمة النمو بوسعها أن تساهم مساهمة إيجابية في هذه العملية بطرق منها تبادل المعلومات والتبادلات التقنية.

١٢ - ويعترف وفد ماليزيا، شأنه في ذلك شأن العديد من الوفود، بوجود مجال لإدخال تحسينات على مجلس حقوق الإنسان. وحيث إن استعراض وضع مجلس حقوق الإنسان الذي صدر به تكليف بموجب قرار الجمعية العامة ٢٥١/٦٠ سيحين موعده بحلول عام ٢٠١١، تعتقد ماليزيا أن بوسعها، إن هي انتُخبت لعضوية المجلس، أن تقوم بدور بناء في عملية الاستعراض بما في ذلك من خلال بذل الجهود الرامية إلى بناء توافق في الآراء.

جهودنا الرامية إلى تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها

على الصعيد الوطني

١٣ - تسعى ماليزيا سعيا حثيثا، على الصعيد الوطني، لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها ببذل الجهود في مختلف المجالات.

القوانين والتشريعات

١٤ - منذ نيل الاستقلال عام ١٩٥٧ والجهود التي نبذلها لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها تنعكس فيما صدره من قوانين وأنظمة. ومن ذلك ما يلي:

١-١٤ **دستور ماليزيا الاتحادي** - تشكل أحكام الباب الثاني من الدستور الأساس الذي يُستند إليه في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، حيث تعزز المواد من ٥ إلى ١٣ بشكل أكبر الحق في الحرية الشخصية، وحظر

الاسترقاق والعمل القسري، والحماية من تطبيق القوانين الجنائية بأثر رجعي، ومن المحاكمة عن التهمة ذاتها لأكثر من مرة، والمساواة في الحماية بموجب القانون، وحرية التنقل، وحقوق التعبير والتجمع وتكوين الجمعيات، وحرية التدين، والحقوق ذات الصلة بالتعليم، وحقوق الملكية.

٢-١٤ **قانون لجنة حقوق الإنسان لعام ١٩٩٩** - يحدد السلطات والوظائف في مجال الاضطلاع بجهود حماية وتعزيز مبادئ حقوق الإنسان في ماليزيا.

٣-١٤ **القانون الجنائي ٥٧٤** - يتضمن أحكاما مستفيضة تحظر بيع الأشخاص أو شرائهم، واستخدام وسائل الخداع لإدخال أي شخص إلى البلد أو إخراج منه، والقيام ظلما بتقييد حرية أي شخص (ويشمل تعريفه استخدام أسلوب التهديد أو حجز جواز سفر الشخص) بنية استغلال ذلك الشخص لأغراض البغاء. وتشمل العقوبات المقررة لهذه الجرائم، كحد أقصى، السجن لمدة ١٥ عاما، والضرب بالعصا، ودفع غرامة تحدد وفق تقدير القاضي الذي يصدر الحكم.

٤-١٤ **قانون الطفل لعام ٢٠٠١، القانون ٦١١** - يحمي رفاة الأطفال ومصالحهم، وقد صدر استنادا إلى المبادئ المنصوص عليها في اتفاقية حقوق الطفل التي انضمت إليها ماليزيا في عام ١٩٩٥. ويتضمن هذا القانون أحكاما تقضي بمنح أي طفل الرعاية والحماية وإعادة التأهيل، دون أي تمييز على أساس الانتماء العرقي أو اللون أو نوع الجنس أو اللغة أو الدين أو الأصول الاجتماعية أو الإعاقة البدنية أو العقلية أو الذهنية، أو بسبب أي وضع آخر.

٥-١٤ **قانون المعوقين لعام ٢٠٠٨** - ينص على وجوب تسجيل الأشخاص المعوقين ومنحهم الحماية وإعادة التأهيل والتنشئة والرفاه، وعلى إنشاء المجلس الوطني للمعوقين، ومسائل أخرى ذات صلة بالمعوقين.

٦-١٤ **قانون حظر الاتجار بالأشخاص لعام ٢٠٠٧** - بدأ نفاذه في ٢٨ شباط/فبراير ٢٠٠٨، وهو يتيح، من بين أمور أخرى، الآلية القانونية لتجريم الاتجار بالبشر ولتوفير الرعاية والحماية والمأوى للضحايا. وعلى الصعيد الدولي، وقعت ماليزيا اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية في عام ٢٠٠٢ وصادقت عليها في عام ٢٠٠٤. وتقوم ماليزيا حاليا بإجراءات الانضمام إلى بروتوكول منع وقمع الاتجار بالأشخاص،

وبخاصة النساء والأطفال، والمعاقبة عليه، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية.

١٥ - ويمكن إلغاء القوانين البالية ولم تعد صالحة لضمان مواكبة نظام العدالة في البلد لمتطلبات الواقع الحالي. وسينظر الجهاز المختص بهذا الأمر، وهو اللجنة الماليزية لإصلاح القوانين المشككة من ستة أشخاص، في التشريعات البرلمانية الرئيسية البالغ عددها ٧٠٣ من النصوص القانونية لتمييز الصالح منها من التي تحتاج إلى التنقيح أو الإلغاء.

١٦ - ومن المتوقع أن يستغرق إنجاز هذه العملية سنتين. وعلاوة على ذلك، لا بد من تمكين المواطنين من التعبير عن وجهات نظرهم في القوانين التي تؤثر في حياتهم والتي تحتاج إلى النظر فيها قصد تنقيحها. ومن أجل تعزيز المشاركة العامة، سيفتح موقع على شبكة الإنترنت في وقت قريب لتمكين المواطنين من نشر وجهات نظرهم في المسألة. وبالإضافة إلى ذلك، تقرر بالفعل تنظيم أربع حملات ميدانية لإشراك المواطنين في عملية التحول التي يشهدها البلد.

١٧ - ولئن كانت بعض قوانين ماليزيا قد نقحت على مر السنين، إلا أن هذا التنقيح لم يكتمل بسبب عوامل معينة، ومنها أسباب تتعلق باستمرار صلاحية تلك القوانين وبالمصلحة العامة.

١٨ - وقد أكد أعضاء اللجنة الماليزية لإصلاح القوانين إيمانهم بأن مسؤولياتهم جزء من المهمة الأكبر التي يضطلع بها البلد من أجل إحداث تحول عميق في كافة النواحي، موضحين أن احتياجات المواطنين هي أول وأهم ما يتصدر جدول أعمالهم. وسيستخدم هذا كمراس في الوقت الذي يتواصل فيه أعضاء اللجنة مع المواطنين لمعرفة آرائهم وأفكارهم في بعض القوانين وعناصر الإصلاح.

إعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

١٩ - أحرزت ماليزيا تقدما كبيرا فيما يتعلق بإعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لشعبها. وإذا انتخبت ماليزيا لعضوية اللجنة المعنية بحقوق الإنسان فإنها تعترزم أن تتابع الجهود الرامية إلى زيادة تعزيز وحماية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. بما في ذلك الحق في التنمية إلى جانب الحقوق المدنية والسياسية الأكثر رسوخا.

الحق في التعليم

- تدرك ماليزيا أهمية التعليم كأداة رئيسية للتنمية الوطنية. وعلى هذا فقد رُصد للتعليم الدuez الأكبر من الميزانية الوطنية منذ نيلها لاستقلالها. وفيما يتعلق بالأهمية الكبرى للتعليم، والتدريب، والتعليم المستمر مدى الحياة، في إطار الخطة الماليزية التاسعة (٢٠٠٦-٢٠١٠)، خصصت ماليزيا ما مجموعه ٤٠,٣ بلايين رينغيت ماليزي (١١,٢٩ بليون دولار أمريكي أي حوالي ٢١ في المائة من مجموع الميزانية السنوية) للإنفاق على تطوير التعليم والتدريب.
- ويجري حاليا تنفيذ مبدأ توجيهي شامل لتطوير التعليم يحدد التركيز والاستراتيجيات الرئيسية وخطط التنفيذ لجعل التعليم الوطني مناسبا للاحتياجات الحالية والمقبلة للبلد والمجتمع من خلال الخطة الرئيسية لتطوير التعليم ٢٠٠٦-٢٠١٠. كما تحدد كذلك الإجراءات التي تتخذها ماليزيا لتحقيق الهدف المتمثل في القضاء على أوجه التفاوت وذلك بضمان توفر الفرص التعليمية العادلة على قدم المساواة بصرف النظر عن المكان أو العرق، أو القدرة، أو الخلفية الإثنية، وعدم تسرب أي طالب من النظام التعليمي بسبب الفقر أو الافتقار إلى إمكانية الحصول على التعليم.
- وتمثل ماليزيا بالكامل للالتزامات الواردة في المعاهدة. بموجب اتفاقيات حقوق الطفل التي تقرّر ألا يحرم جميع الأطفال في ماليزيا من الحصول على التعليم. وتعكس المشاركة المستمرة من جانب الحكومة الماليزية مع مختلف المنظمات الدولية من قبيل منظمات الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، والمجتمعات المدنية، الحاجة إلى ضمان التحاق أطفال المهاجرين غير الشرعيين بالفصول غير الرسمية التي تديرها منظمات غير حكومية من خلال الالتحاق بالمدارس المجتمعية على سبيل المثال.
- وأثناء زيارة المقرر الخاص للحق في التعليم إلى ماليزيا عام ٢٠٠٧، اعترف بدور الحكومة في تنفيذ الحق في التعليم في ماليزيا.

الحق في الصحة

- يعتبر التمتع بالحق في الصحة حيويًا بالنسبة لجميع جوانب حياة الشخص، ورفاهه. ويشمل الحق في الصحة الحصول على الرعاية الصحية الكافية (الطبية والوقائية)، والتغذية، والمرافق الصحية، والمياه والهواء النظيفين. وتوضع السياسات والبرامج في ماليزيا بحيث توفر الخدمات الصحية لمعالجة الاحتياجات الصحية للجميع. وتعترف

ماليزيا أيضا بأوجه التفاوت والاحتياجات الصحية المحددة لكل الفئات العمرية من حديثي الولادة إلى كبار السن، وتوفر تلك الاحتياجات مع إيلاء أولوية عليا للمرأة في سن الإنجاب، والأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة.

- وإلى جانب توفير الخدمات الصحية العامة، توفر ماليزيا برامج الوقاية من الإيدز لفئات السكان الأصليين لمنع حدوث وانتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بين تلك الفئات. وتقدم الخدمات الطبية والصحية إلى فئات السكان الأصليين الموجودين في ماليزيا بواسطة مرافق ثابتة وأفرقة صحية وعيادات متنقلة، وقد زاد شمول تغطيتها حتى بلغ ٨٠ في المائة.

الحقوق الثقافية

- يعد التمثيل الثقافي مهما في بلد متعدد الثقافات مثل ماليزيا حيث تكون طريقة التمثيل مهمة في تحديد التقدم صوب التكامل. ولذا فقد شكلت الوحدة العرقية والتفاعل مجتمعا متنوعا ومفعما بالنشاط يعتبر فريدا بشكل استثنائي. فالأعراق الرئيسية الثلاثة لا تحتفظ بحسب بثقافة كل منها وتقاليدها، ولكن تحافظ أيضا على التفاهم والتسامح، وتتقاسم مع كل ثقافة أخرى ما يثريها. وقد تمخضت الوحدة الثقافية من خلال التنوع، عن التعايش السلمي، وهي العامل الحفاز الرئيسي للاستقرار والنمو السياسي في ماليزيا.
- وتعكس الأوضاع السياسية في ماليزيا انخراط ومشاركة فئات إثنية ودون إثنية متنوعة. ويكفل إدماج مختلف الفئات الإثنية في النظام السياسي التعبير عن الرأي للجميع. وبالإضافة إلى ذلك، تعطى مختلف الفئات الإثنية الفرصة للمشاركة في كل مستوى من مستويات العملية السياسية وعملية اتخاذ القرار فضلا عن إدارة البلد.

القضاء على الفقر

- تؤمن ماليزيا بأهمية القضاء على الفقر. وقد خفضت على مدى الثلاثة عقود والنصف الماضية، معدلات الفقر انخفاضا ملحوظا. ويعزى هذا إلى جهد ماليزيا في استحداث أبعاد جديدة للتصدي للفقر فيما بين السكان والأقليات الأصلية في صباح وساراواك؛ وفقراء الحضر، والسكان في المناطق النائية. وتأمل ماليزيا في القضاء على الفقر المدقع، والحد من الفقر عامة لتبلغ نسبته ٢,٨ في المائة بحلول عام

٢٠١٠

الحق في السكن المناسب

- يرمي الحق في المأوى إلى توفير السكن المناسب وتحسين نوعية الحياة والرفاه للسكان كلهم. ولذا فإن السكن المناسب جانب حتمي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ولذا تولي الحكومة أهمية كبيرة لتوفير السكن المناسب والزهد والمريح والجيد النوعية لجميع الماليزيين.
- وفي ماليزيا يقوم بتنفيذ برامج الإسكان كل من القطاعين العام والخاص. وكتدبير لتوفير السكن الكافي والجيد والزهد لجميع المواطنين، ولا سيما فئة ذوي الدخل المنخفض، تشجع ماليزيا وفقا لخطة ماليزيا التاسعة، القطاع الخاص على بناء المزيد من المساكن المنخفضة التكلفة والمنخفضة - المتوسطة التكلفة في مشاريع التنمية المختلطة التي يقوم بها ذلك القطاع، بينما يركز القطاع العام على بناء المساكن المنخفضة التكلفة للسكان من المستوطنين والفقراء في المناطق الحضرية والريفية.

حقوق كبار السن

- وباعتبار ماليزيا من أولى البلدان في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، التي لديها سياسة خاصة بما يتعلق بكبار السن، فقد وضعت في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥ سياستها الوطنية بشأن كبار السن لكفالة المركز الاجتماعي، والكرامة، والرفاه لكبار السن، باعتبارهم أفرادا في الأسرة، والمجتمع، والوطن، ينبغي توفير الحماية لهم. وتنص تلك السياسة فيما بين جملة أمور، على النهوض بالقدرات الذاتية إلى أقصى حد، وإمكانية الوصول إلى جميع الفرص وتوفير الرعاية والحماية.
- وما برح الشاغل الرئيسي لماليزيا يتمثل دوما في رعاية كبار السن من المواطنين ورفاههم. وقد نفذ هذا باستحداث تدابير لتشجيع أفراد الأسرة على رعاية كبار السن الموجودين بينهم. ويقدم إعفاء ضريبي يبلغ قيمته ٥ ٠٠٠ رينغيت ماليزي (١ ٤٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة) إلى الأفراد لتغطية النفقات الطبية وشراء المعدات الخاصة لذويهم من كبار السن.
- وفي ضوء تلك السياسة والشواغل المتعلقة بهذه المسألة، يقدر أنه بحلول عام ٢٠٣٥، ستكون أعمار ما نسبته ١٥ في المائة من مجموع سكان ماليزيا هي ٦٠ عاما وما فوقها. وعليه، تضطلع الحكومة بدراسة بشأن السياسة وخطة العمل لمعالجة القضايا المتعلقة بشيخوخة المجتمع وآثارها على تنمية ماليزيا.

تمكين المرأة

٢٠ - تقاس المساواة بين الجنسين في ماليزيا بواسطة تدبير تمكين المرأة من حيث الفرص. ومن بين المعايير الرئيسية التي ينظر فيها عند تحديد تمكين المرأة، تمثيلها في البرلمانات، ونصيبها في الوظائف المصنفة باعتبارها إدارية أو فنية، ومشاركتها في قوة العمل النشطة، ونصيبها في الدخل القومي.

٢١ - وفي تقرير التنمية البشرية للفترة ٢٠٠٧/٢٠٠٨، الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي سجل معدل مشاركة المرأة الماليزية في قوة العمل ما نسبته ٤٦,٥ في المائة بمقارنة بما نسبته ٥٧ في المائة من معدل النشاط الاقتصادي للذكور. ومن ثم فهناك فارق طفيف فقط بين المرأة والرجل من حيث المشاركة في قوة العمل.

٢٢ - وقد أفادت ماليزيا عن حدوث زيادة كبيرة في مشاركة المرأة في السياسة ففي الفترة ٢٠٠٧/٢٠٠٨، كان ما نسبته ١٣,١ في المائة من المقاعد في البرلمان تشغله النساء. ويُظهر هذا تحسنا مقارنة بنسبة ١٢,٢ في المائة عام ٢٠٠٥.

الوثام بين الأعراق والتسامح الديني

٢٣ - لا يوجد بلد في العالم يخلو سجله حقوق الإنسان فيه من الشوائب ويعيش في سلام ووثام كاملين. وتعد الأحداث الأخيرة في ماليزيا التي تنطوي على تدنيس أماكن العبادة، حالة شاذة في تاريخ البلد منذ استقلاله.

٢٤ - وبالرغم من هذه المشاكل، ستؤيد ماليزيا باستمرار كما ستشجع المبادئ الأساسية لحقوق الإنسان للجميع. ومما يتصل بهذا أن نلاحظ أن الحالة الراهنة هي نتيجة قرار اتخذته محكمة، وقد تبين فيه للمحكمة العليا أن الحكومة أخطأت بقرارها حظر استخدام غير المسلمين كلمة "الله" بمعنى "GOD".

٢٥ - وإن كون هذه الحالة نشأت عن حكم للمحكمة يدل دلالة قوية على استقلال القضاء الماليزي، ومؤشر للحاجة إلى إقامة التوازن بين الشواغل المتعلقة بحقوق الإنسان، والشواغل المتعلقة بالنظام العام والسلامة، ولا سيما في مجتمعات متعددة الإثنيات والأديان.

٢٦ - ومن المناسب أن نلاحظ أن إدانة أفعال التدنيس هذه لم تأت فحسب من جانب الحكومة، بل ومن جانب القادة من كل الأطياف السياسية، ومن المجتمع المدني، والجمهور عامة. والواقع، أنه في أعقاب هذه الأحداث، انضم أعضاء من منظمات غير حكومية مسلمة، إلى منظمات غير حكومية أخرى، لمنع تدنيس دور العبادة غير الإسلامية.

٢٧ - وتُظهر عمليات الاعتقال التي حدثت حتى الآن أن تلك حوادث معزولة، وليست نتيجة محاولات منتظمة لزعزعة استقرار البلد. وعلاوة على ذلك، عززت هذه الأحداث الاعتقاد الموجود لدى كل الماليزيين بأنه لا يمكن لأي مجتمع أن يركن إلى شعور بالرضاء عن الذات فيما يتعلق بالوثام العرقي والتسامح الديني.

٢٨ - وفي نيسان/أبريل ٢٠٠٩، رحبت ماليزيا بأداء رئيس الوزراء الجديد للقسم. وإذا أُخذت في الاعتبار التحديات التي تواجه ماليزيا في سعيها إلى تحقيق مزيد من التنمية، فإن الإدارة تطرح المفهوم الرئيسي لـ "ماليزيا الواحدة" وهو المفهوم الذي يستتبع في جملة أمور الثقة والاحترام المتبادلين باعتبارهما المكونين الرئيسيين للوحدة الوطنية، وتشدد إلى أقصى حد على مصالح السكان. ويرمي هذا المفهوم إلى إعطاء صورة أوضح لعبارة "الوحدة من خلال التنوع" وينتهج نهجا تعدديا وتكامليا في توجيه رؤية الحكومة بالنسبة للبلد.

تدابير أخرى على المستوى الوطني

٢٩ - وتُستكمل أيضاً الجهود المبذولة على الصعيد الوطني التي سبق ذكرها بما يلي:

٢٩-١ تجري اللجنة الماليزية لحقوق الإنسان بانتظام تحقيقات عامة في الادعاءات بحدوث انتهاكات لحقوق الإنسان دون تدخل من الحكومة. وتشهد هذه الأنشطة التي تجريها اللجنة الماليزية لحقوق الإنسان على تطلعات اللجنة إلى تحسين حالة حقوق الإنسان في ماليزيا على صعيدها الوطني. وبمبادرة من اللجنة الماليزية لحقوق الإنسان، أُعلن يوم ٩ أيلول/سبتمبر يوماً لحقوق الإنسان في ماليزيا.

٢٩-٢ وتواصل الحكومة جهودها الرامية إلى ضمان توافق الممارسات الماليزية مع أحكام ومبادئ اتفاقية حقوق الطفل، واللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وذلك بشأن مسائل من قبيل فسخ الزواج، والنفقة، وحضانة الطفل، والميراث، وتحديد ديانة الطفل الذي يكون ثمرة زواج مدني في حالات التراع الناشئ عن تحول أحد الزوجين إلى الإسلام؛

٢٩-٣ والحكومة، بوصفها من الموقعين على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، تتمسك بالكامل بالتزاماتها من أجل الوفاء بالسياسات المتعلقة بالأشخاص ذوي الإعاقة وتنفيذها، بما في ذلك التسجيل، والحماية، والتأهيل، والتنمية والرفاه، وذلك من خلال قانون الأشخاص ذوي الإعاقة الذي بدأ نفاذه في ٧ تموز/يوليه ٢٠٠٨؛

٢٩-٤ وتعنى الحكومة بحماية رفاه الأطفال ومصالحهم.مقتضى قانون الطفل لعام ٢٠٠١ الذي أصدرته بناءً على المبادئ المحددة في اتفاقية حقوق الطفل التي انضمت إليها ماليزيا عام ١٩٩١.

على الصعيد الإقليمي

٣٠ - تصدّرت ماليزيا أيضاً الجهود الرامية إلى تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها على الصعيد الإقليمي، وبخاصة في سياق رابطة أمم جنوب شرق آسيا. وتشمل هذه الجهود ما يلي:

٣٠-١ الدور المستمر والهام الذي أدّيناه، بصفتنا أحد الأعضاء الخمسة الأصليين في رابطة أمم جنوب شرق آسيا، لإنشاء الرابطة كمنظمة حكومية دولية ذات شخصية اعتبارية، من خلال توقيع القادة على ميثاق الرابطة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧. وصدّقت ماليزيا على الميثاق في ٢٠ شباط/فبراير ٢٠٠٨. وبالأخص، ينص الميثاق حالياً على إنشاء هيئة لحقوق الإنسان تابعة للرابطة، الأمر الذي يمثل معلماً إيجابياً نحو الوفاء بالتزام الرابطة والدول الأعضاء بها بالالتزام بالمبادئ المتعلقة بالحريات الأساسية وتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. وفي الوقت الحالي، تشترك ماليزيا بنشاط مع الدول الأخرى الأعضاء في الرابطة وأصحاب المصلحة المعنيين، بمن فيهم منظمات المجتمع المدني المختلفة، في صياغة الاختصاصات المتعلقة بعمل هيئة حقوق الإنسان التابعة للرابطة؛

٣٠-٢ تقديم الدعم لمبادرات المساعدة الإنسانية الإقليمية. ففي تموز/يوليه ٢٠٠٥، وقّعت ماليزيا على اتفاق رابطة أمم جنوب شرق آسيا لإدارة الكوارث والاستجابة في حالات الطوارئ، التي تقدّم إطاراً إقليمياً شاملاً لتعزيز التدابير المتخذة في مجالات الوقاية والرصد وتخفيف الآثار، من أجل تخفيض الخسائر المتكبدة في حالات الكوارث في المنطقة.

على الصعيد الدولي

٣١ - أسهمت ماليزيا أيضاً بشكل نشط في جهود أعمال حقوق الإنسان بجميع مظاهرها في أنحاء العالم.

الأعمال الإنسانية

٣٢ - شاركت ماليزيا بنشاط في تقديم مساعدات ومساهمات إنسانية، بطُرُق من بينها الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ. وقد أنشأت الأمم المتحدة هذا الصندوق الإنساني لتسهيل تقديم المساعدة الإنسانية في أنسب وقت وبمزيد من الوثوقية إلى الذين تضرروا من كوارث طبيعية ونزاعات مسلحة. ومنذ تأسيس الصندوق، استمرت ماليزيا في إسهاماتها وترعت بمبلغ ٣٥٠.٠٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة للصندوق.

٣٣ - وقدمت ماليزيا أيضاً مساعدات إنسانية ثنائية إلى بلدان مثل بنغلادش، وجمهورية الصين الشعبية، وجمهورية إندونيسيا، وجزر الملديف، وحكومة ميانمار، وبيرو، وجمهورية الفلبين، وسري لانكا، والجمهورية اليمنية. ومؤخراً جداً، قدمت ماليزيا مبلغ ١٠٠.٠٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة إلى ضحايا الزلزال في هايتي.

مشاركة ماليزيا في جهود حفظ السلام وعمليات دعم السلام التابعة للأمم المتحدة

٣٤ - بدأت ماليزيا المشاركة في جهود حفظ السلام وعمليات دعم السلام التابعة للأمم المتحدة في تموز/يوليه ١٩٦٠، من خلال أول مجموعة من القوات الماليزية للعمل كحفظ للسلام مع عمليات الأمم المتحدة في الكونغو. ووقعت أهدت ماليزيا أقصى التزام في تنفيذ أعمال حفظ السلام وعمليات دعم السلام، من أجل كفالة إقرار السلم والأمن، وضمان جميع حقوق الإنسان الأساسية في المناطق المتضررة من النزاعات.

٣٥ - وفي هذا الصدد، جرى تكليف ١٠٦ ١ من الموظفين الماليزيين في الوقت الحالي للعمل في مختلف عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وبعثاتها على الصعيد العالمي. ويشمل ذلك قوات عسكرية وقوات شرطة، وضباط أركان، ومرافقين عسكريين، موزعين في ٨ بعثات وعمليات ميدانية في جميع أنحاء العالم.

٣٦ - وبالإضافة إلى ذلك، تشترك ماليزيا بنشاط في النظام الدولي لحقوق الإنسان من خلال ما يلي:

٣٦-١ تبسيط استجاباتنا لما في النظام من التزامات قانونية بمقتضى معاهدات حقوق الإنسان، وامتثالنا لهذه الالتزامات وتنفيذها، وتنسيقها على نحو أفضل. ولهذا الغرض، أنشئت لجان مختلفة. فعلى سبيل المثال، شكّلت رسمياً اللجنة المعنية بالمساواة بين الجنسين التابعة لمجلس الوزراء في عام ٢٠٠٤، لإظهار استعداد الحكومة والتزامها بتحسين وضع المرأة. ومن خلال قيادة وزارة الخارجية، أنشئت لجنة تنسيق مشتركة بين الوكالات،

مهمتها أن تدرس مسألة الانضمام إلى معاهدات حقوق الإنسان الدولية ذات الصلة، والتوصية بذلك؛

٢-٣٦ المشاركة كطرف في الاتفاقية التكميلية لإلغاء الرق وتجارة الرقيق والنظم والعادات المشابهة للرق، واتفاقية جنسية المرأة المتزوجة، واتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها، فضلاً عن اتفاقية حقوق الطفل واللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة؛

٣-٣٦ المشاركة كعضو نشط في الكمنولث، وبخاصة في الدورات السنوية للمنظمة الاستشارية القانونية الآسيوية - الأفريقية، واجتماع وزراء العدل لدول الكمنولث، وكذا اجتماع كبار المسؤولين في وزارات العدل بدول الكمنولث، حيث تجري مناقشة مختلف المسائل المتعلقة بحقوق الإنسان؛

٤-٣٦ مشاركة اللجنة الماليزية لحقوق الإنسان في الاجتماعات الدولية المختلفة التي تشارك فيها لجان حقوق الإنسان الوطنية.

التزاماتنا وتعهداتنا المالية:

- زيادة الدعم للأدوار التي تؤديها اللجنة الماليزية لحقوق الإنسان ووظائفها؛
- مواصلة الجهود لزيادة الوعي بحقوق الإنسان فيما بين جميع الشرائح السكانية، بما في ذلك مسؤولو إنفاذ القانون، وأعضاء الجهاز القضائي، والمسؤولون الحكوميون، وغيرهم من أصحاب المصلحة؛
- وضع سياسة وطنية لشؤون المرأة، فضلاً عن خطة العمل الوطنية للنهوض بالمرأة؛
- مواصلة تعزيز المشاركة المحدية والمنتجة بين الأجهزة الحكومية والمجتمع المدني؛
- تعزيز القدرات لأغراض تدابير التنفيذ والإعمال لاتفاقيات حقوق الإنسان التي تكون ماليزيا طرفاً فيها، إلى جانب إعادة النظر في الصكوك التي لم يزل يتعين عليها الانضمام إليها؛
- تعميق وتوسيع أوجه التعاون والدعم التي نقدمها للعمل الذي تقوم به مختلف الجهات الفاعلة والآليات التابعة للأمم المتحدة العاملة في مجال تعزيز حقوق الإنسان وحماتها، مثل مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، والإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وصندوق

الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، والمعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، بوسائل من بينها التبرعات المالية الطوعية؛

- التمسك بمبادئ الحوار والتعاون فيما بين جميع أصحاب المصلحة لدفع عملية تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها لفائدة جميع الشعوب، دون تفرقة أو تمييز من أي نوع؛
- تعزيز خطة الأمم المتحدة للتنمية، وبخاصة في مجال أعمال الحق في التنمية، بما في ذلك دعم الجهود المستمرة الرامية إلى إنفاذها وتنفيذها؛
- تبادل أفضل الممارسات والخبرات والإنجازات في مجالات الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ومن بينها النهوض بحقوق المرأة وحقوق الطفل، والقضاء على الفقر، والتعليم، وذلك مع الأطراف المهتمة بهذه المجالات؛
- المشاركة على نحو بناء مع جميع شركائنا وأصحاب المصلحة، لكفالة استمرار المجتمع الدولي في مهينة بيئة خارجية داعمة بغية تحقيق الاستقرار الاقتصادي، والرفاه المشترك، والمكاسب المنصفة الناجمة عن العولمة؛
- المشاركة المستمرة مع جميع شركائنا وأصحاب المصلحة في تقييم ورصد تنفيذ التوصيات التي تضعها عملية الاستعراض الدوري الشامل؛
- مواصلة العمل على الصعيد الإقليمي مع شركائنا، في إطار رابطة أمم جنوب شرق آسيا، وبخاصة مع اللجنة الحكومية الدولية المعنية بحقوق الإنسان التابعة للرابطة والمنشأة مؤخراً، وذلك في مجال تعزيز حقوق الإنسان في المنطقة.